

# مرور مائة عام على ثورة النجف ضد البريطانيين (١٩١٨ - ٢٠١٨م)

## الاستذكار والعبرة والدروس

أ.د. عبد الستار شنين الجنابي(\*)

في كربلاء والنجف جيباً منفصلاً غير خاضع للسيطرة البريطانية المباشرة<sup>(١)</sup>.

لكن السير برسي كوكس Sir Percy Z. Cox (١٨٦٤-١٩٣٧م) اعترض في ٧/ نيسان/١٩١٧م على اعتبار النجف وكربلاء جيباً منفصلاً عن الإدارة البريطانية المحتلة؛ لذلك تقرر أن يتم تعيين موظفين محليين تابعين للإدارة البريطانية ويكونوا وكلاء وممثلين لها، فكانت هذه الخطوة الأولى لإخضاع النجف للإدارة البريطانية المحتلة المباشرة، وكتنفيذ عملي لهذه الخطوة، تمَّ في ١/ آب/١٩١٧م تعيين (حميد خان بن أسد خان)<sup>(٢)</sup> ممثلاً للحاكم السياسي في النجف، و (سركيس أفندي) في الكوفة، و (نديم الطبقجلي) في أبي صخير<sup>(٣)</sup>.

بدأت متاعب الإنكليز في مدينة النجف مع نهاية شهر تشرين الأول/١٩١٧م حينما قدّم شيخ من قبيلة (عزرة) إلى النجف يحمل

مع نزول القوات البريطانية في (الفاو) لم يكن قد تقرر رسم سياسة معيّنة للإدارة البريطانية في العراق في المستقبل؛ لأنَّ من السابق لأوانه التكهّن بنتيجة الحرب وبتسوية سلمية، لذلك كانت إدارة المناطق المحتلة تُدار من قبل البريطانيين مباشرةً وبدون خطةٍ مسبقة، عدا مناطق الفرات الأوسط، ومنها النجف حيث تُركت تُدار من قبل شيوخها وزعمائها المحليين.

بعد احتلال بغداد ودخول القوات البريطانية في ١١/ آذار/١٩١٧م والاطمئنان إلى نتيجة الحرب، شكّلت حكومة الحرب لجنة سُمّيت بـ(لجنة إدارة ما بين النهرين) للنظر في مستقبل العراق السياسي، وعقدت اللجنة أولى جلساتها في ١٩/ آذار/١٩١٧م وأرسلت خلاصة مسوِّدة النتائج التي توصلت لها إلى نائب الملك في ٢٩/ آذار/١٩١٧م، وممّا جاء فيها: لا تُدار الأراضي المحتلة من قبل حكومة الهند، بل تُدار من قبل حكومة صاحب الجلالة، تُشكّل الأماكن الدينيّة

(\*) جامعة الكوفة / كلية الآثار والتراث.

رسالةً من الكولونيل ليتشمان Lieutenant-Colonel Gerard Evelyn Leachman (١٨٨٠-١٩٢٠م) موجهةً إلى حميد خان ممثل الحاكم السياسي البريطاني العام في النجف، تأمره بمساعدته في الحصول على كمية كبيرة من الحبوب، في الوقت الذي كانت فيه النجف تُعاني وتشكو من قلة الطعام بسبب القيود التي كانت الحرب تفرضها على التجارة، فضلاً عن أنها كانت تعتمد أصلاً على استيراد الحبوب من المناطق المُجاورة لها.

وفي اليوم التالي بعث الشيخ فهد الهدال<sup>(٤)</sup> بقافلة قوامها (١٢٠٠) جمل لحمل الحبوب إلى قبيلته، ولم يكن في وسع النجف أن توفر له هذه الكمية<sup>(٥)</sup>. فثار أهل المدينة سخطاً، وقامت مظاهرة في اليوم الأول والثاني من شهر تشرين الثاني، وسارت إلى المُخيم الذي نزلت فيه قافلة (عنزة) وحاصرتها، فنشب قتال ونهب، ولم يكن في مقدور حميد خان أن يعمل شيئاً لإعادة النظام<sup>(٦)</sup>. ونتيجة لذلك قَدِم إلى النجف ضابط الارتباط السياسي البريطاني الكابتن بلفور captain f. c. balfour ، الذي تمَّ تعيينه هذا الشهر لمنطقة النجف والشامية لتدبر الأمر ومعالجة القضية، لكن يبدو أنه لم ينجح في مساعاه لأنه غادر النجف قاصداً السماوة، ثمَّ عاد بعد أيام ليجد بنود التسوية التي اقترحها لم تطبق، فحاول أن يضغط على عطية أبو كلل وكاظم صبي طالباً منهما أن يقبلوا بتنفيذ بنود التسوية التي اقترحها<sup>(٧)</sup>. فأدت محاولته للضغط عليهما إلى هياج الأهالي ووقوع المواجهة، فهوجم سراي الحكومة في الميدان ثلاث مرات من قبل الجمهور، وتمَّ نهب ما فيه، فكان لهذا الحدث أثر في نفوس الناس فامتدَّ لهيب المواجهة إلى مدينة الكوفة، وأبي

صخير، حيث هاجم الأهالي السراي ومكاتب الحكومة ونهبوها<sup>(٨)</sup>.

أمَّا الكابتن (بلفور) فما كان منه أمام هذه الأحداث المتسارعة إلا أن التجأ إلى دار المرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي (١٢٤٧-١٣٣٧هـ/١٨٣١-١٩١٩م)، طالباً منه التدخل لإعادة الهدوء والنظام إلى المدينة، فنصحته أن يعفو عن الزعيمين، فنزل بلفور عند طلبه، فعادت الأمور في النجف وما حولها إلى سابق عهدها من الهدوء والسكينة<sup>(٩)</sup>.

إنَّ هذه الحادثة قد أوضحت أنَّ البريطانيين لا يباليون ولا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة أولاً، وبمصالح حلفائهم ثانياً. فأدرك أهل النجف أن لا سبيل إلى الخلاص إلا بتحدي السلطة البريطانية لأجل حملها على إقرار وضع النجف السابق بالتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي لكي يدبروا أمورهم بأنفسهم؛ لذلك تأسست في النجف منظمة سرية باسم (جمعية النهضة الإسلامية)<sup>(١٠)</sup>، عملت بنشاط لطرد البريطانيين المُحتلين من البلاد، وكان على رأس هذه الجمعية السيد مُحَمَّد علي بحر العلوم، والشيخ مُحَمَّد جواد الجزائري (١٢٩٨-١٣٧٨هـ/١٨٨١-١٩٥٩م)، كما ضمَّت عناصر أخرى مثل مُحَمَّد علي الدمشقي، وإبراهيم باقر، ومُحَمَّد حسن شليبة، ومُحَمَّد علي شحاته، وحسين الصراف<sup>(١١)</sup> وآخرون غيرهم، وانتُخب عباس الخليلي ليكون سكرتيراً لها، ولُقِّب بـ(فتى الإسلام)<sup>(١٢)</sup>، انتهى قرار هذه المنظمة السرية إلى أن تبقى سرية وتعمل بحذر إلى أن يتم تسليم أعضائها وتنظيم ماليتها، ومن ثمَّ تدعو القبائل المُجاورة للثورة.

ازداد نشاط الجمعية حينما انظمَّ إليها معظم

شيوخ محلات النجف والكثير من شبابها من حملة البنادق<sup>(١٣)</sup>، وعلت الجمعية من أجل تحقيق أهدافها<sup>(١٤)</sup> في نشر دعوتها بين العشائر المحيطة بالنجف، والكوفة، وأبي صخير، والشامية، فانظم إليها مرزوق العواد رئيس مشايخ العوادة، ورايح العطية رئيس الحميدات، وسلمان الفاضل رئيس الحواتم، وودّاي رئيس آل علي<sup>(١٥)</sup>، والحاج كاظم من رؤساء الكُرد في الشامية، ومحمّد الحاج حمود من الحيرة، ونجم عيود العامري من الكوفة<sup>(١٦)</sup>. وبدأت الجمعية بنشاطها بإصدار النشرات التي تُكتب باليد وتوزّع في النجف، حيث يُلصق الكثير منها على أبواب الصحن الشريف وجدران البيوت لإثارة الناس ضدّ المحتلين<sup>(١٧)</sup>.

كان الجميع يعمل بدافع الشعور الوطني ضدّ المحتلين الإنكليز، لكن الحس الإسلامي كان هو الغالب على الجمعية، ولاسيّما عند الأعضاء البارزين فيها؛ لذلك تمّ الاتصال بالأتراك الذين ما زالوا يحاربون في مناطق الفرات الأعلى ولما ينسحبوا بعد، فتم مراسلة الحاكم العسكري التركي في مدينة (عنه) (أحمد بك أوران) بواسطة أحد مُعتمديها وهو عباس علي ابن الحاج نجم البقّال<sup>(١٨)</sup>، والذي كان ينقل رسائل الجمعية إلى مدينة (عنه) وبالعكس، لغرض تنسيق المواقف والحصول على السلاح لإعلان الثورة ضدّ الإنكليز، وعندما استولت الفرقة الخامسة عشرة البريطانية على (هيت) و (عنه) في ٢٦/٢ آذار/١٩١٨م<sup>(١٩)</sup>، أُلقت القبض على ضابط الارتباط الألماني (بروسير) وكانت معه جميع أوراقه وبضمنها المُستندات التي دلّت على وجود «لجنة للثورة الإسلامية في النجف»<sup>(٢٠)</sup>.

بعد زيارة السير برسي كوكس الحاكم الملكي العام في العراق إلى الكوفة والنجف في ٤/كانون الأول/١٩١٧م، رفع مذكرة توصية إلى حكومته بإنشاء حامية عسكرية في الكوفة، والتي أرسلت في أوائل كانون الثاني/١٩١٨م<sup>(٢١)</sup>. بذلك تمّ تجاهل التوصيات السابقة لحكومته الصادرة بموجب المنشور المؤرّخ في ١/تشرين الثاني/١٩١٤م، والقاضي بعدم وضع حاميات عسكرية في المدن المقدسة، والذي غدا حبراً على ورق<sup>(٢٢)</sup>، كما تمّ أيضاً العمل على تقليص نفوذ الزعماء المحليين المتنفذين الذين اعتمدتهم الإدارة المُحتلة مثل عطية أبو كلل في النجف<sup>(٢٣)</sup>، والأخوين فخري ومحمّد علي كمونة في كربلاء<sup>(٢٤)</sup>. «ومن الغريب أنّ عمّال البريطانيين في النجف قرّبوا للسير برسي كوكس [في زيارته للنجف] القرابين وذبحوا الذبائح تحت إقامته»<sup>(٢٥)</sup>. وقد التقى كوكس خلال زيارته بكلّ من حميد خان، وشيخ الشريعة الأصفهاني (١٢٦٦-١٣٣٩هـ/١٨٥٠-١٩٢١م)، والتقى أيضاً بالسيد كاظم اليزدي في الكوفة وخلا به، وأسره بأنّ بعض القوات البريطانية سُرّسل إلى بعض مدن الفرات الأوسط لتُعسكر فيها<sup>(٢٦)</sup>. وبعد مُضي بضعة أيام تمّ وضع الحاميات العسكرية في أنحاء الفرات الأوسط وكانت إحداها في الكوفة حيث عسكرت في (شريعة أم التبن). وأخذت هذه الحامية تقوم بتمريناتها اليومية في الصحراء التي تقع بين الكوفة والنجف<sup>(٢٧)</sup>.

في صباح يوم ١٢/كانون الثاني/١٩١٨م أُطلق النار من سور النجف على الخيالة الهندية الواسلة حديثاً إلى الكوفة أثناء إجراءات التمرينات العسكرية خارج النجف، فقتل ثلاثة

من أفرادها<sup>(٢٨)</sup> وجرّح آخر<sup>(٢٩)</sup>. كما تعرضت طائرة بريطانية حلّقت فوق البلدة إلى إطلاق النيران وبشدة، وهوجمت دوائر الحكومة، فاضطر حميد خان ومرووسيه من الموظّفين إلى الفرار إلى الكوفة<sup>(٣٠)</sup>. فكانت العقوبة التي فرضها البريطانيون على هذه الأعمال هي: غرامة مقدارها (٥٠,٠٠٠) ربيبه<sup>(٣١)</sup>، و (٥٠٠) بندقية، وتسليم عطية أبو ككل وكريم الحاج سعد<sup>(٣٢)</sup>. وقد ترك الأول النجف إلى الصحراء<sup>(٣٣)</sup>، واختفى الثاني مدّة ثمّ التحق بالأول<sup>(٣٤)</sup>. وتمّ جمع مبلغ الغرامتين وسُلم في مقر إدارة الاحتلال في الكوفة<sup>(٣٥)</sup>.

وصل الكابتن مارشال W. M. Marshall captain إلى النجف في ١/شباط/١٩١٨م بصفته معاوناً للحاكم السياسي في النجف بدلاً من حميد خان<sup>(٣٦)</sup>، واتخذ من خان عطية الذي يقع خارج السور مقراً له<sup>(٣٧)</sup>.

أدّت الإجراءات التي اتخذها الكابتن (بلفور) حاكم لواء النجف والشامية إلى زيادة حالة التوتر فيها، الذي كان من شأنه أن هيأ الأجواء لنشوب ثورة عامة فيها تكون بدايةً لثورة عراقية كبرى وهو ما كانت تُخطّط له جمعية النهضة الإسلامية، ولكن بعد أن تنضج الفكرة في جميع أنحاء العراق، وبصورة خاصة في عشائر الفرات الأوسط التي مارست القتال وامتلكت الكثير من السلاح، غير أن المتحمسين من الأعضاء في الجمعية، والذين كانوا برئاسة الحاج نجم البقال استعجلوا الأمر وقدموا ساعة الصفر في الوقت الذي لم يتم هذا التفاهم مع العشائر بالشكل الذي يجعل الاستعدادات كاملة، وكان تبريرهم هو أن شرارة الثورة يجب أن تنطلق قبل اندحار الأترك وخروجهم من العراق بشكل نهائي<sup>(٣٨)</sup>.

عقد الأعضاء المتحمسون من جمعية النهضة الإسلامية اجتماعاً في دار (عبد حميمة) الذي يقع بين محلّتي الحويش والعمارة في الساعة التاسعة مساءً من يوم ١٨/آذار/١٩١٨م تحت ستار إقامة حفلة زواج، كان عددهم يزيد على المائة وأكثرهم من الشباب. في هذا الاجتماع تقرر الهجوم على سراي الحكومة الذي يقع خارج السور فجر اليوم التالي وقتل من فيه والاستيلاء عليه، ووثّقوا قرارهم بأغلظ الأيمان، وتمّ تقسيم الأعمال فيما بينهم<sup>(٣٩)</sup>.

قاد الحاج نجم البقال المجموعة المكفّفة بالهجوم بعد منتصف الليل، وكان عددهم يقرب من العشرين فرداً، وعند الفجر من يوم ١٩/آذار/١٩١٨م تقدم الحاج نجم البقال إلى باب السراي الجديد لاقتحامه ومعه شخص واحد أو اثنان من المجموعة المُنفّذة<sup>(٤٠)</sup> وهم متكرون بزّي (الشبّانة)، منتحلاً صفة مُعتمد البريد، وعندما فتح الحرس الباب عجلوا بقتله، وتمّ الدخول إلى فناء السراي حيث جرت معركة بين الثوار المُهاجمين وبين منتسبي السراي وحراسه استمرت حوالي (١٥) دقيقة وكانت النتيجة مقتل الكابتن مارشال من قبل الحاج نجم البقال وجرح الطبيب الإيرلندي وقتل عدد من الحراس، أمّا الثوار فقد استشهد منهم (حسن جوري) أثناء المعركة، وجرّح كلٌّ من صادق الأديب الذي استشهد بعد يومين - بعض المصادر ثلاثة أيام -، وحميد عيسى حبيبان، وحميد بن جاسم<sup>(٤١)</sup>، وعبد الحمادي<sup>(٤٢)</sup>.

صُعِقَ الكابتن بلفور حاكم لواء النجف والشامية لمصرع زميله الكابتن مارشال، فحضر إلى النجف فور سماع الخبر، فوصلها في الساعة التاسعة صباحاً من يوم الحادث ليطلّع

على الوضع، ترافقه قوة من الخيالة<sup>(٤٣)</sup>. ويُذكر أنه عندما شاهد جنّة الكابتن مارشال ملقاةً وهي مُلطّخة بالدماء، قال: «إنَّ كلَّ قطرةٍ من هذا الدم الغالي تساوي أربعمائة نجفي»<sup>(٤٤)</sup>. وعند لقائه رؤساء البلدة في السراي القديم في الميدان داخل المدينة، أكّدوا له بأنّ هذه العملية دُبّرت من عناصر من خارج النجف<sup>(٤٥)</sup>، فتظاهر بلفور بقناعته بنفي التهمة عن أبناء النجف<sup>(٤٦)</sup>. لكن مواجهة جديدة جرت بين بعض أفراد الشرطة وبين أحمد ومحسن أولاد الشيخ سعد راضي، أدت إلى مقتل شرطيّين<sup>(٤٧)</sup>، غيّرت مجرى الأمور. زيادةً على تعرض الكابتن بلفور نفسه إلى إطلاق النار من قبل أولاد الشيخ سعد، لكنه نجى بأعجوبة<sup>(٤٨)</sup>، فغادر المدينة إلى السراي الذي يقع خارج السور وتحصّن فيه مع من كان معه من الجنود والشرطة، وفي الوقت نفسه تمّ إلقاء القبض على بقية أفراد الشرطة المُنتشرين داخل المدينة حيث جُردوا من أسلحتهم، وتمّ جمعهم في دار مهدي السيد سلمان ومعهم من كان موجوداً من الموظّفين وأسرهم<sup>(٤٩)</sup>، وهاجم الأهالي دار الحكومة وأشعلوا النار فيها<sup>(٥٠)</sup>.

وهكذا اشتعلت نار الثورة في النجف ضدّ البريطانيين، فحاول بعض العلماء والوجهاء التوسط للإصلاح بين الفريقين، فلم يُجدِ التوسط نفعاً، وازدادت الثورة اتساعاً حينما تناخى زعماء البلدة فيما بينهم لمواجهة البريطانيين، ولم يبقَ بعيداً عنها سوى عدد قليل، كان من بينهم من محلّة الحويش مهدي السيد سلمان، وحسون شربة، وسلمان أبو شبيع، وغيدان عدوة، ومن محلّة البراق آل جريو، وآل الشمرّتي<sup>(٥١)</sup>.

كانت خطّة البريطانيين للقضاء على

الثورة ترمي أولاً إلى حصار مدينة النجف وقطع الاتصال الخارجي معها أيّاً كان شكله، ثمّ إثارة روح الفرقة والتنازع بين رجال الدين وزعماء البلدة من جهة، وبين الزعماء أنفسهم من جهةٍ أخرى، وصولاً إلى الهدف الثاني وهو ضم المدينة إلى الإدارة العسكرية المُحتلة، والاقتصاص من الثوّار، ليكون ذلك عبرةً للنجفيين أولاً، وللعراقيين ثانياً. إنّ هذه الخطّة التي حرص البريطانيون على تنفيذها كانت مُحصلةً لوضعهم بين خيارين صعبين، الأول: هو أنّ النجف مدينة مقدّسة عند الشيعة بوجهٍ خاص، ولدى المسلمين بوجهٍ عام، وإذا عمّد البريطانيون إلى ضرب النجف وتسليط الجنود والمدافع عليها، أتاح ذلك للأتراك والألمان فرصةً لبيّث الدعاية السيئة ضدّ البريطانيين في إيران والبلاد الإسلامية الأخرى. أمّا الثاني: فإنّه إذا اتخذ البريطانيون سياسة اللين والتسامح مع النجف فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تشجيع العشائر والمدن الأخرى إلى الاقتداء بثورة النجف والقيام بوجه البريطانيين وإدارتهم المُحتلة. ونستطيع أن نُدرِك خطورة الأمر إذا ما علمنا أنّ الأتراك ما زالوا يقاتلون البريطانيين في العراق.

بدأ البريطانيون الخطّة في ٢٥/ آذار/ ١٩١٨م، إذ أعلن الكابتن بلفور أنّ الحصار الشديد سيستمر على المدينة إلى أن تستجيب للشروط التالية:

- تسليم «القتلة» ومن أشترك معهم بـ«الفتنة»، بلا قيد أو شرط.
- دفع غرامة مقدارها (١٠٠٠) بندقية، و (٥٠٠٠٠٠) روبية، يجمعها الرؤساء من المحلّات التي كانت لها يد في «الفتنة».

- تسليم (١٠٠) شخص من المحلّات الثائرة إلى حكومة الاحتلال لإبعادهم عن النجف بصفتهم أسرى حرب<sup>(٥٢)</sup>.

كانت المس غيرترود بيل Gertrude Margaret Lowthian Bell (١٨٦٨-١٩٢٦م) قد كتبت في رسالة لها في ٢٥/ آذار/ ١٩١٨م، تقول: «إن قضية النجف تنتهي الآن بالموقفية لنا، فقد تسرّب الخلاف بين العُصاة وأخذ أصدقائنا من النجفيين يتشجعون في العمل، فسألّم لنا الآن من قتلة الكابتن مارشال الفعليين، ومن المؤمل أو المنتظر أن نقوم بإعدامهم»<sup>(٥٣)</sup>.

لم يُبال النجفيون بالحصار في الأيام الأولى، ولم يكثر ثوا لشروط رفع الحصار، وقاموا ببعض المحاولات لفك طوق الحصار عن البلدة على مستوى حربي، كان أولها يوم ١١/ آذار/ ١٩١٨م، لكنهم لم يفلحوا في محاولاتهم، الأمر الذي دعا البريطانيين لتشديد الحصار<sup>(٥٤)</sup> الذي استمر من ١٩/ آذار إلى ٤/ أيار/ ١٩١٨م، حينما رفعت الأسلاك عن مدخل المدينة باتجاه الكوفة إيداناً برفع الحصار عن النجف نهائياً<sup>(٥٥)</sup>.

وقد سمح البريطانيون بدءاً من ١٢/ نيسان/ ١٩١٨م بخروج بعض الأشخاص وبعض الأسر من الموالين لهم من النجف تحت حراسة عسكرية، وبموجب رخصة خاصة من قوات الاحتلال<sup>(٥٦)</sup>. لقد أحدث حصار النجف والشروط التي وضعها البريطانيون لرفعه عن المدينة المقدسة ردود فعل واضحة في العراق وفي إيران، إذ انهالت الرسائل التي لا حصر لها على موظفي الحكومة البريطانية من الزعماء الدينيين يطالبون فيها بإصدار العفو عن

النجف، ويعرضون وساطتهم في الموضوع. أمّا على الصعيد الرسمي فإن الحكومة الإيرانية نقلت إلى السفير البريطاني في طهران مخاوفها من أن يُثير خبر حصار النجف الشعور الديني، وهو أمر لا تُحمد عقباه<sup>(٥٧)</sup>، فضلاً عن أن حكومة الهند البريطانية The British Raj ومكتب الهند بعثا ببرقيتين إلى الإدارة البريطانية المدنية في العراق، تُعبران فيها عن قلقهما من احتمال وقوع نتائج وخيمة بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الإدارة بحق النجف<sup>(٥٨)</sup>، كذلك تلقى الموظفون البريطانيون العاملون في مختلف مناطق العراق رسائل مغلقة تهدد بالاعتقال دون تمييز<sup>(٥٩)</sup>.

أما لماذا بقيت العشائر المُجاورة للنجف مستكنة ومُحافظة على هدوئها، ولم تقم بالتحرك والثورة إسناداً للنجف، فإن ذلك يرجع في تقديرنا إلى سببين رئيسيين، هما:

الأول: تفوق البريطانيين الواضح في الجانب العسكري من حيث نوعية التسليح وعدد القوات المقاتلة.

الثاني: التغيير المفاجئ لسياسة الإدارة المدنية البريطانية اتجاه عشائر الفرات الأوسط وعلى الأخص المُجاورة للنجف، في تقديم المعونات الزراعية والسلف، وفي إلغاء الضرائب المفروضة على الأراضي وعلى محاصيلها، الأمر الذي حمل شيوخ العشائر على التفكير والتأني قبل اتخاذ القرار بالثورة والخروج على السلطة المُحتلة.

لقد أصبح البريطانيون يعرفون مواطن الضعف في التنظيم القبلي؛ لذلك عملوا على استغلاله والانتفاع منه، إذ إنهم رفعوا الكثير

## النتائج والدروس:

إن من أهم أسباب فشل ثورة النجف في تقديرنا هو عدم توفر الدعم الديني لها، إذ لا يمكن لأي حركة في النجف في حينه أن تنجح دون دعم المُجتهدين لها، وخصوصاً إذا علمنا أنه لا يسع أي زعيم ديني أن يتجاهل إرادة أتباعه، والذي ترجع سلطته جزئياً إلى ولائهم له. أمّا الإجراءات المُشدّدة والقوية التي اتخذتها سلطات الاحتلال بما في ذلك الحصار الفعّال، فتبقى في المرتبة الثانية، ولاسيماً إذا علمنا أن موقف البريطانيين في العراق لم يكن مستقراً بشكل تام.

ومن الأسباب المهمة لفشل الثورة، محدودية الفعل الثوري، وعدم وجود قاعدة جماهيرية وتنسيق واضح لإدامة الحدث وتوسيعه، لا في المدن العراقية الرئيسية بشكل عام، أو القريبة من النجف في أقل تقدير، ولا في الريف المحيط بها أو الريف العراقي، بالشكل الذي يجعل من الحدث شرارة محلية لثورة عراقية شاملة ضدّ المُحتل. وقد استوعب العراقيون بشكل عام، والنجفيين منهم على وجه الخصوص هذا الدرس، فتجاوزوه وبشكلٍ رائع في التخطيط للثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠م.

إن أقل ما يُقال عن هذا الحدث الكبير رغم فشله، أنه كان مجرد بداية لعهد جديد من العلاقات المتوترة بين النجف وسلطات الاحتلال البريطانية، عهدٌ تميّز بالشكّ والحذر والتأهب لمُجابهة كبيرة كان موعدها في الثورة العراقية الكبرى سنة (١٩٢٠م)، التي أجبرت الإنكليز على تبديل سياستهم في العراق والتفكير في إنشاء حكومة وطنية، وإن كانت شكلية وتُدار بواسطة المُستشارين البريطانيين في الظل.

من القيود عن كاهل شيوخ العشائر، وخففوا من وطأه الإجراءات الحكومية عن عشائريهم التي كان يُضن أنها أفضل حليف للنجف، بغية استمالتهم وكسب ودهم، وقد أثمرت هذه السياسة الجديدة التي أتبعها الإدارة البريطانية فوفّرت لها أمر تهدئة العشائر.

شكّلت في الكوفة محكمة عسكرية خاصة لمُحاكمة الثوار، تألفت من الكولونيل لجمن Leachman رئيساً، ومن الميجر إيدي Eadie، والميجر روث Routh عضوين، وقد مثّل الادعاء العام الكابتن بلفور Balfour، فأصدرت المحكمة العسكرية قرارها بإعدام أربعة عشر رجلاً من الثوار، وتمّ تنفيذ الحكم بأحد عشر منهم في خان عبد المحسن شلاش في الكوفة فجر يوم ٣٠/أيار/١٩١٨م<sup>(١٠)</sup>، هم: كريم الحاج سعد، أحمد الحاج سعد، محسن الحاج سعد، سعيد العبد، كاظم صبي، محسن حبيب أبو غنيم، عباس علي الرّمّاحي، علوان علي الرّمّاحي، الحاج نجم البقّال، جودي ناجي، مجيد الحاج دعييل<sup>(١١)</sup>. كما صدر حكم على تسعة آخرين بالسجن لمُدّد تتراوح بين الست سنوات والسجن المؤبد. كما حكمت المحكمة على (١٣٢) شخصاً بالنفي إلى الهند بصفة أسرى حرب<sup>(١٢)</sup>.

بعد هذا «الانتصار» الذي أحرزه البريطانيون، ظنوا أنهم تغلّبوا على أخطر ما جابههم من ظروفٍ مُحرّجة في العراق، وأنّ الأمر قد انتهى، إذ تقول المس بيل: «على هذه الشاكلة انتهى ما كان يُعتبر أدق موقف لنا منذ احتلال بغداد، وقد اعترف لنا الجميع في العراق بأننا خرجنا من المأزق منتصرين»<sup>(١٣)</sup>.

## الهوامش:

(٧) المس بيل، مرجع سابق، ص ١١٩؛ للتفاصيل، يُنظر: مجيد الموسوي، **الحاج عطية أبو كلل**، (بغداد، ١٩٥٧م)، ص ١٢٥-١٢٦.

(٨) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٩؛ المس بيل، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٩) النفيسي، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

(١٠) يُشير عبد الله فياض في كتابه: **الثورة العراقية...**، ص ١٩٢-١٩٣، إلى أن هذه الجمعية قد تأسست في عهد الكابتن مارشال حاكم النجف استناداً إلى عباس علي. والصحيح هو أن هذه الجمعية قد تأسست عقب دخول القوات البريطانية إلى بغداد في ١١/آذار/١٩١٧م. ويُشير إلى ذلك الكثير من المصادر، منها: حسن الأسدي، **ثورة النجف**، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥م)، ص ١٦٩، ص ٢١٨؛ علي الوردي، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢١٤. في حين أن الأستاذ الحسني يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يُشير في كتابه: **ثورة النجف...**، ص ٢٤، إلى أنها تأسست قبل احتلال بغداد.

(١١) الأسدي، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(١٢) جعفر الخليلي، **هكذا عرفتهم**، (بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٢م)، ج ٤، ص ٩٢.

(١٣) أنظر: محمد علي كمال الدين، **ثورة العشرين في ذكراها الخمسين.. معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى**، (النجف، مطبعة التضامن، ١٩٧١م)، ص ٦٣-٦٥. قائمة ب(١٢٥) اسماً من أعضاء الجمعية.

(١٤) للاطلاع على برنامج الجمعية وأهدافها ونظامها الداخلي، يُنظر: مرجع نفسه، ص ٦٦-٦٩.

(١٥) الحسني، مرجع سابق، ص ٢٥؛ جعفر الخليلي، مرجع سابق، ج ٤، ص ٩٣.

(١٦) محمد علي كمال الدين، مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦.

(١٧) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(١٨) جعفر الخليلي، مرجع سابق، ج ٤، ص ٩٢.

(١٩) شكري محمود نديم، **حرب العراق (١٩١٤-١٩١٨م)**، ط ٤، (بغداد، ١٩٦٤م)، ص ١٦.

(١) غسان العطية، **العراق.. نشأة الدولة (١٩٠٨-١٩٢١م)**، ترجمة: عطا عبد الوهاب، (لندن، دار اللام، ١٩٨٨م)، ص ٢٠٦-٢٠٨.

(٢) حميد خان بن أسد خان، المُلقب ب(نظام العلماء): ولد في النجف سنة ١٨٩٠م، بعد أن هاجرت عائلته ذات الجاه والثراء من إيران إلى النجف سنة ١٨٤٠م، كانت له صلات حسنة مع الكثير من العلماء والوجهاء في النجف، وفي الوقت نفسه كان موضع ثقة الإنكليز وأحد أعيانهم المخلصين، عُين معاون للحاكم السياسي في النجف في ١/آب/١٩١٧م، ثم متصرفاً للسواء كربلاء في ٧/شباط/١٩٢١م، ثم انتُخب نائباً عن لواء كربلاء سنة ١٩٤٣م حتّى وفاته في ٢٣/كانون الثاني/١٩٤٣م. أ. و. د. **ملفّة ترتيبات الإدارة العامة في كربلاء**، رقم (١٢/ك)، و ٣٤.

(٣) عبد الرزاق الحسني، **ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن مارشال**، ط ٤، (صيدا، مطبعة العرفان، ١٩٨٢م)، ص ١٢.

(٤) فهد بك بن الدغيم، المُلقب ب(ابن هذال)، شيخ مشايخ قبيلة عنزة، حليف قوي للإنكليز، كان يستلم راتباً سنوياً من الإنكليز مقداره (١٧) ألف جنيه. عبد الله فهد النفيسي، **دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث**، (بلا، ١٩٧٦م)، ص ٥٤.

(٥) علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، (بغداد، ١٩٧٤م)، ج ٦، ص ٢٠٩؛ حسن الأسدي، **ثورة النجف**، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٥م)، ص ١٦٧؛ وميض جمال عمر نظمي، **ثورة ١٩٢٠م.. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية «الاستقلالية» في العراق**، ط ٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م)، ص ٣٤٣.

(٦) المس غيرترو بيل، **فصول من تاريخ العراق القريب**، ترجمة: جعفر الخياط، ط ٢، (بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٧١م)، ص ١١٨؛ أرنولد. تي. ويلسون، **بلاد ما بين النهرين بين ولانين**، ترجمة: فؤاد جميل، ط ٢، (بغداد، ١٩٩٢م)، ج ٢، ص ٨٨.

(٣١) الربية rupee: هي عملة هندية فضية، أدخلتها قوات الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى، وهي تساوي في سعر صرفها (٧٥) فلساً عراقياً. ولها أجزاء فضية، هي: ١/٢، ١/٤، ١/٨. أمّا أجزاءها النيكلية، فهي: لأنه = ١/١٦ منها، والبيسة (البيزه) = ١/٦٤ منها، أمّا مضاعفاتها فهي ورقية. بعد صدور قانون العملة العراقية المُرَّم (٤٤) لسنة ١٩٣١م وتعديلاته ألغي التعامل بها اعتباراً من ١/١ تشرين الأول/١٩٣٣م، بموجب بيان عام صدر عن وزير المالية العراقي في ١٤/أيلول/١٩٣٣م. عبد الرحمن الجليلي، **النظام النقدي في العراق**، (القاهرة، مطبعة النهضة، ١٩٤٦م)، ص ٩٥، ص ٩٧، ص ١٤٠.

(٣٢) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٦؛ المس بيل، مرجع سابق، ص ١٢٢؛ الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٣٣) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٢٢٦؛ المس بيل، مرجع سابق، ص ١٢٢؛ الورد، مرجع سابق، ص ٢١٢.

(٣٥) الشيببي، مرجع سابق، ص ٢٩١-٢٩٢؛ الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٢٥-٢٢٦.

(٣٦) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٣٧) وضع البريطانيون يدهم على جميع أملاك عطية أبو كلل في النجف، وكان من جملتها خان كبير كان قد بناه خارج السور لأعماله التجارية، وهو يقع من جهة باب النجف الكبيرة على يمين الذهاب إلى الكوفة، على بعد (٥٠٠م) من السور.

(٣٨) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٤٣.

(٤٠) هناك اختلاف في عدد المجموعة التي قامت بالتنفيذ وأسمائهم والمجموعة التي اقتحمت السراي، بسبب تعدد الروايات وكثرتها، وهي كما يلي: الشيببي، **المذكرات**، ص ٢٩٣: العدد الكلي عشرة أو أكثر قليلاً، لم يذكر أسماء من اقتحم السراي؛ محمد علي كمال الدين، **معلومات ومشاهدات**، ص ٢٧: العدد الكلي عشرون، المقتحمون للسراي هم: الحاج

(٢٠) المس بيل، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤. ادعت المصادر البريطانية بكون الجمعية قد تأسست بإيعاز من الأتراك والألمان بدليل الأوراق التي عثروا عليها عند ضابط الارتباط الألماني في (عنه). وقد كُذِّبَ الشيخ مُحَمَّدُ جواد الجزائري هذا الادعاء، حيث قال ما معناه: إنَّه بعد تأسيس الجمعية، وبعد أن يُسِّت من استنفار العشائر القريبة لدعم الحركة، تمَّ إرسال رسولٍ إلى الأتراك ومعه رسائل عسى أن يمدوه بالسلاح والعتاد، وعند وصول الرسول إلى القائد التركي تُرجمت الرسائل التي معه إلى الألمانية لكي يطَّع عليها الضابط الألماني، وعندما احتل البريطانيون (عنه) وقعت الرسائل المترجمة في أيديهم، فربطوا بينها وبين ثورة النجف، وادعوا أنَّها كانت بتدبير الألمان وحلفائهم الأتراك.

(٢١) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٢٢) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٢٣) للاطلاع على الوثائق الخاصة بالمراسلات السرية بين عطية أبو كلل والبريطانيين، يُنظر: أ. و. د.، مديرية المخابرات السرية، الملف رقم (٢٦/٤) في (١٩١٨م)، تحتوي الملف على (٩٢) وثيقة تتعلَّق بالموضوع.

(٢٤) لنفس الغرض أعلاه فيما يخص محمد علي كموه، يُنظر: أ. و. د.، مديرية المخابرات السرية، الملف رقم (٢٤/٤) في (١٩١٧م)، تحتوي الملف على (٨٨) وثيقة تتعلَّق بالموضوع، يعود بعض منها إلى سنة ١٩١٥م.

(٢٥) محمد رضا الشيببي، **وثيقة خطيرة حول ثورة النجف ضد الاستعمار البريطاني**، مجلة الثقافة الجديدة، ج ٣، ١٩٦٩م، ص ٢٨٨.

(٢٦) الحسني، مرجع سابق، ص ١٧.

(٢٧) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٦؛ المس بيل، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢٨) الشيببي، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٢٩) المس بيل، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٣٠) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٢٤؛ الشيببي، مرجع سابق، ص ٢٩١.

حاصرت النجف بكونها "جيوش جرارة بلغ تعدادها خمساً وأربعين ألف جندي". جعفر باقر محبوبية، **ماضي النجف وحاضرها**، ط ٢، (النجف، مطبعة الآداب، ١٩٥٨)، ص ٣٤٧. في حين أنّ القوة التي نفّذت الحصار كانت لواء مشاة بقيادة الجنرال ساندرس. ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٥٥) الشيبلي، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٥٦) جعفر الخليلي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٠٣. كانت الرخصة التي تمنحها القوات البريطانية للخروج من المدينة تُسمّى بـ(الباص)، وكانت تعني الشيء الكثير للحاصل عليها حتّى أنّها دخلت في كلمات الأغنية الشعبية التي كانت تتردد بكثرة على الألسن، والتي تقول: (يو خالي ما يمشيش يو باص بيده).

(٥٧) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٥٨) النفيسي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٥٩) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٦٠) أمّا الثلاثة الباقون من المحكومين بالإعدام فهم: عباس الخليلي، الذي هرب إلى إيران وكان حكمه غيابياً. والسيد مُحمّد علي بحر العلوم، والشيخ مُحمّد جواد الجزائري، اللذان أُبدلت عقوبتهما في اليوم التالي من الإعدام إلى النفي ثمّ إلى الإقامة الجبرية في المُحمّرة، بعد تدخل أميرها الشيخ خزعل (١٨٦١-١٩٣٦م) لدى البريطانيين.

(٦١) الحسن، مرجع سابق، ص ٨٢؛ الأسدي، مرجع سابق، ص ٣٤٦-٣٤٧؛ محمد علي كمال الدين، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٦٢) الحسن، مرجع سابق، ص ٨٠. للاطلاع على أسماء المنفيين، يُنظر: المرجع نفسه، ص ٨٧-٩٠.

(٦٣) المس بيل، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

نجم البقّال، ومحسن الأديب، ومحسن أبو غنيم؛ الحسن، **ثورة النجف**، ص ٢٨: العدد الكلي ثمانية عشر، المقتحمون هم: الحاج نجم، ومحسن الأديب؛ الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٤٤: العدد الكلي سبعة وعشرون، المقتحمون: الحاج نجم، ومجيد دعييل؛ حميد عيسى حبيبان، مرجع سابق، ص ٧١: العدد الكلي ثلاثة عشر، المقتحمون هم: حميد عيسى حبيبان، وحسن علي عيسى حبيبان، وصادق الأديب؛ محبوبية، مرجع سابق، ص ٣٤٥: العدد الكلي خمسة عشر، ولم يُسر إلى أسماء المهاجمين، وكانت روايته عمومية وبخطوط باهتة.

(٤١) محمد علي كمال الدين، مرجع سابق، ص ٢٨؛ وميض جمال عمر نمطي، مرجع سابق، ص ٣٤٤.

(٤٢) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٤٣) ويلسون، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٤٤) علي الشريقي، **الأحلام**، ص ١٠٦.

(٤٥) الحسن، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(٤٧) ينفرد الأسدي في القول إنّ من قتل الشرطيين هو راضي الحاج سعد، وبعتراف الموما إليه في مقابلة له معه، ولكن نكايته بالحاج سعد ثبت القتل رسمياً ضدّ ولديه أحمد ومحسن لأنّه كان يحبها كثيراً. الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

(٤٨) محمد علي كمال الدين، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤٩) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٥٠) الشيبلي، مرجع سابق، ص ٢٩٤.

(٥١) الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٩٨.

(٥٢) جريدة العرب، ٨٤٤، ٩/نيسان/١٩١٨م.

(٥٣) المس بيل، **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمة: جعفر الخياط، (بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٧م)، ص ٧٦-٧٧.

(٥٤) للاطلاع على يوميات الحصار وتفصيله الجزئية، يُنظر: الشيبلي، مرجع سابق، ص ٢٩٤-٣٣٥؛ الأسدي، مرجع سابق، ص ٢٦٠-٣٠٥. يبالغ جعفر محبوبية كثيراً حينما يجعل عدد القوات التي